تمهيـــــد

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول الشمال الإفريقي لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل معمر القذافي لمدة 42 سنة سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار، فضلا عن انفراد العقيد الراحل معمر القذافي وأفراد قبيلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الإمتيازات له ولأفراد عائلته.

ومما لا شك فيه ان الازمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ف انكشاف الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية مع تأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها، فالأزمة الليبية هي بالتأكيد الأزمة الأكثر خطورة في المنطقة فكان من الضروري أن تتضافر الجهود لإحتواء هـ ذه الأزمة ومحاولة تسويتها سلميا قبل تحولها إلى نزاع مسلح، لكن تجري الرياح السياسية بما لا تشتهيه السفن العربية المغاربية، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى 03 مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:دراسة جيوسياسية لليبيا**
- **المبحث الثاني:دراسة تحليلية للأزمة الليبية**
- **المبحث الثالث:مستقبلية الأزمة الليبية**

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا

تعد ليبيا من الدول التي تقع في شمال إفريقيا وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وإفريقية من جهة أخرى تاريخ علاقات النظام السياسي الليبي ببعض القوى الخارجية كأمريكا مثلا قد ارتكزت حول محورين أساسيين هما النفط و شخصية العقيد معمر القذافي وارتباطهما بالموقع الجغرافي الإستراتيجي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لليبيا

تحتل ليبيا أهمية إستراتيجية لا يمكن تجاهلها فمنذ وجودها على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لم تكن مجرد كيان هامشي، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا، المتوسط، الوطن العربي، إفريقيا بشكل لا يمكن إهماله إذ يتضح ذلك جليا في التنافس الدولي على ليبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما بينت مغامرات القذافي إنه بإمكان من يسيطر على ليبيا أن يهدد أمن و استقرار هذه الأقاليم المجاورة [1].

ليبيا أيضا تعد من أهم البلدان المنتجة للنفط و تبلغ حصتها الحالية 2% من المنتج عالميا، وقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار ، وبذلك تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط العالمي الصخري بعد روسيا، أمريكا، الصين،الأرجنتين ، وأوضحت الوكالة أن الكمية الجديدة تضاف إلى المخزون لتزيد من العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 80 عاما، خصوصا بعد الإعلان على أن الاحتياطي الليبي من النفط المخزن بالصخور و القابل للاستخراج بالتقنيات الحديثة يبلغ 26 مليار برميل [2].

الفرع الأول: دور النفط في الاقتصاد الليبي

---

[1] منى حسين عبيد " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا " . **دراسات دولية**.ع.24 (جوان2012)،ص ص.32 _ 39.

[2] عبد الرحمان حمدي "مخاطر التقسيم في ليبيا و تداعياته". أنظر الرابط التالي: http://www.balagh.org/article129824.html

يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فكان ولا زال النفط دعامة للاقتصاد الليبي والخطط التنموية المتبعة في ليبيا، فالنفط يعتبر الممول الأساسي للاقتصاد وأي خلل يحدث في الإنتاج وأسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية والميزان التجاري.

ولا يغيب عن الذهن أن البترول لعب أيضا دورا حاسما في تحديد موقع ليبيا في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى، فكثيرا ما ارتبطت سياسيات هـ ذه الدول بمصادر الغاز والنفط الليبي، وبدا ذلك واضحا بشكل خاص منذ منتصف سبعينات القرن الماضي وهذا التأثير كان واضحا سواء في سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على نظام القذافي أو في السعي الدولي إلى إعادة تأهيله ليصبح شريكا لإبرام الصفقات الاستثمارية المربحة [1].

الخريطة رقم 02: تبين توزيع آبار وأنابيب النفط في ليبيا.

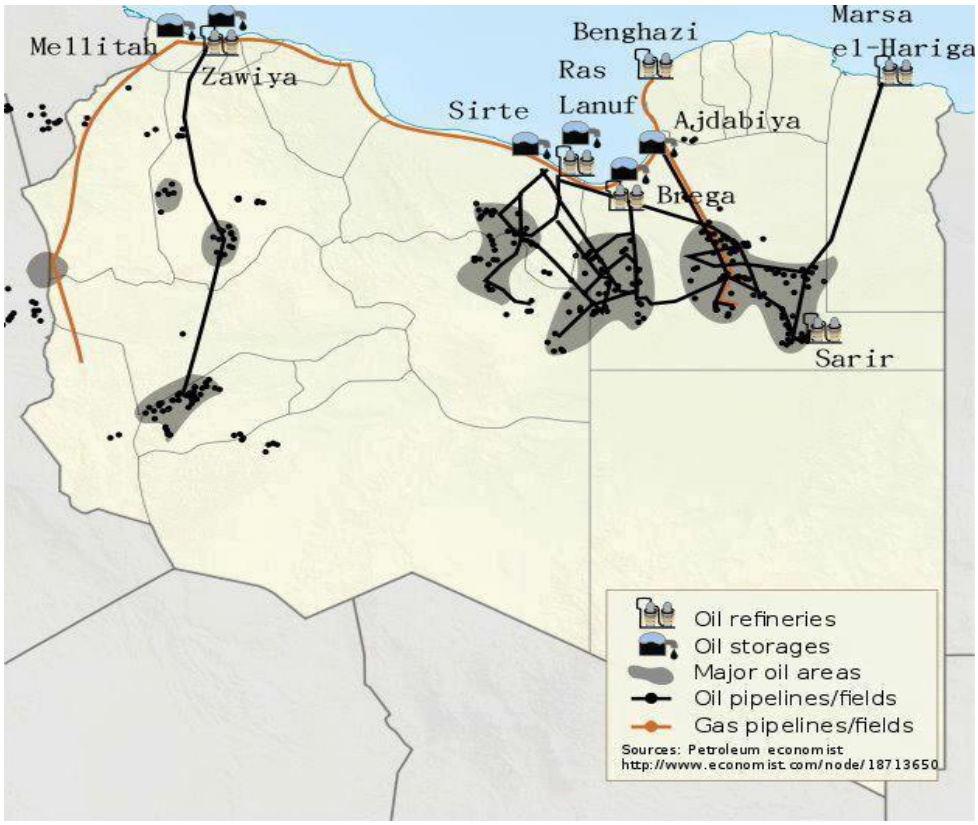

Source: http://www.libianyouths.com/vb/t137135.html

[1] منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص.35.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969 مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي تم التوجه إلى النظام الجماهيري في المقابل لعبت شخصية العقيد الراحل معمر القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي الليبي على الصعيدين الداخلي والخارجي [1].

تم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة معمر القذافي الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة خلال عامي 1970- 1971، ومن ثم تبني النموذج المصري القائم على نظام الحزب الواحد داعيا تنظيمه (الاتحاد الاشتراكي) ولكنه بعد عامين تم التخلي عن هذا النموذج بسبب فشله في تعبئة الجماهير الليبية ، وقد عمد في الحقبة ذاتها إلى تغيير اسم الجمهورية العربية الليبية فأصبحت تعرف بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

الفرع الأول: الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا

مرت ليبيا وتحديدا في عام 1969 بأوضاع كان لها تأثير على النظام الليبي فقد شهدت أزمة اقتصادية حادة لاسيما بعد هبوط دخلها من النفط من 25 مليار إلى أقل من 5 مليارات من الدولارات مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والذي انعكس بدوره على الآتي [2]:

- إيقاف مشاريع التنمية
- التأخر عن تسديد الديون الخارجية
- ازدياد البطالة الداخلية
- التململ داخل القوات المسلحة وذلك بسبب هزائمه المتوالية آنذاك ونكساته المتكررة التي واجهها في حربه مع تشاد.

---

[1] زردومي علاء الدين، "**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**" مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية. كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)، ص.86.

[2] **المكان نفسه.**

- تنامي المعارضة الوطنية بشكل لم يبق له مثيل بدليل تزايد عدد المحاولات العسكرية للتخلص من ذلك النظام فخلال الحقبة ذاتها تعرض نظام القذافي لعدة محاولات انقلابية عام 1986.

الفرع الثاني: علاقات النظام الليبي الخارجية

1 - **على الصعيد الإقليمي:** عندما وجه النظام الليبي أنظاره صوب القارة الإفريقية فقد تبنى النموذج المصري الناصري في التعامل مع القارة الإفريقية بوصفها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية، وانطلاقا من ذلك التصور تم توظيف القدرات والإمكانات البيئية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الإفريقية، واتخذ في سبيل ذلك نهجين متمايزين الأول هو التعاون مع دول القارة الإفريقية والوقوف إلى جانب حركات التحرر الإفريقية والثاني تمثل في مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية[1] .

كما اتجهت ليبيا بزعامة العقيد معمر القذافي إلى التحالف والوحدة مع بعض الدول الإفريقية ومنها بوركينافاسو عام 1985 إذ ذكر قائلا: <<إن ليبيا دولة الجماهير في شمال إفريقيا وبوركينافاسو دولة الجماهير في وسط غرب افريقيا لأن في ليبيا نظاما جماهيريا وفي بوركينافاسو نظاما جماهيريا >> [2].

2 - على الصعيد الدولي: الولايات المتحدة أنموذج

اتسمت علاقة ليبيا بالقوى الغربية بالتوتر لاسيما مع أمريكا منذ وصول معمر القذافي إلى سدة الحكم عام 1969، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عديدة من الاختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية، مناهضة للاستعمار والصهيونية في فلسطين مرورا بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الانتاج في الأوبك ومد يد العون لحركات التحرر، وانتهاءا بفرض ليبيا

---

[1] خير الدين حسيب، " ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القذافي...ولكن". **المستقبل العربي**.ع. 121. (2014)، ص ص. 25 _ 30 .

[2] **المكان نفسه.**

لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية [1]، من هذا المنطلق أدت سياسة ليبيا إلى تصعيد التوتر مع أمريكا إتجهت العلاقات الأمريكية الليبية نحو الجفاء والمقاطعة خاصة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن حتى وصلت إلى حد غلق السفارة الأمريكية في العاصمة الليبية في مارس 1980 قابله خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

كما ازدادت حدة الضغوطات الأمريكية على ليبيا عندما وجهت أمريكا أصابع الإتهام إلى ليبيا بخصوص أزمة لوكربي [*]، وعلى إثرها طالب المجتمع الدولي نظام القذافي تسليم الليبيين المتهمين في عملية التفجير لكن النظام الليبي رفض في البداية فكرة التسليم الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات على ليبيا.

الفرع الثالث: القوى الاجتماعية ودورها في النظام السياسي الليبي

إن المجتمع الليبي قبل وأثناء وبعد الاحتلال الإيطالي تميز بالدور المركزي للقبيلة داخل مؤسسات المجتمع فقد شكلت القبيلة رقما صعبا في قيادة هذا المجتمع وتنظيمه إلى غاية الخمسينات والستينات. بالإضافة إلى مساهمتها في مقاومة الاحتلال الايطالي كان لها الدور البارز في تحقيق الحرية، ومما يزيد من تكتل اندماج أفراد القبيلة الواحد هو عامل الاقليم والقرابة التي تتكرس من خلالها عمليات المصاهرة بين أفراد هذه القبيلة، وتمثل القبيلة المجتمع المحلي الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات روحية قد تصل إلى مستوى العصبية القبلية[2].

1- التجاذبات السياسية بين الدولة والقبيلة:

---

[1] يوسف محمد الصواني، " الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي". **المستقبل العربي**. ع. 124 (أكتوبر 2013)، ص ص.120_ 129 .

(*) أزمة لوكربي: قامت أمريكا بفرض حصار جوي على ليبيا بقرار من مجلس الأمن بسبب إسقاطها طائرة أمريكية ولم يرفع الحصار إلا بعد عام 1999 بعد تسليم ليبيا المتهمين بارتكاب الحادث.

[2] رجب ضو المريض، "**عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا** ". مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني حول الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية. جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية 12-13 نوفمبر 2014. ص.15.

إن المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي حيث كان ومازال يضم قبائل عديدة، وكان للحركة السنوية الليبية دورا بارزا في توحيد المجتمع الليبي في ظل أربع مجموعات قبلية كبرى، فالنسيج الاجتماعي الليبي هو مزيج من القبائل العربية والبربرية وقبائل أخرى وتنتشر في عمومها عبر كامل التراب الليبي ومن أهم هـ ذه القبائل قبيلة الورفلة الموجودة في شمال، ووسط، وغرب ليبيا ، قبيلة القذاذفة منتشرة في طرابلس [1]، بنغازي، طبرق، سرت، فزان، ثم قبيلة أولاد سليمان المتمركزة في الجنوب بالإضافة إلى قبيلة البراعصة تتموقع في الشرق الليبي.

وقد استمرت بنية هذه العلاقات القبلية بطريقة أو بأخرى وظلت تميز المجتمع الليبي وتمثل لإحدى أهم خصوصيات النظام السياسي فيه إلى غاية سقوطه بالرغم من تركيزه على الأبعاد الأربعة التي تبناها كمقومات وهي: العروبة، الإسلام الاشتراكية، الجماهيرية.

إن النظام السابق الذي سيطر على السلطة في أعقاب ثورة 1969 التي قادها العقيد الراحل معمر القذافي يعترف بالقبيلة كواقع في المقابل نموذج مصغر للأمة، وقد جاء ذلك في الكتاب الأخضر: "القبيلة رابطة اجتماعية حافظوا عليها لكن إذا ادخلتموها في السياسة فستخرب"[2].

في الظاهر جاءت الثورة الليبية عام 1969[*] لكي تعلن بداية مشروع الدولة بأبعادها الثلاثة: العروبة، الإسلام الاشتراكية غير أن الواقع أثبت أن نظام القذافي وظف هذه الأبعاد خدمة لمصالحه أولا ومن أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي ثانيا مع إلغاء صفة المواطنة عن المجتمع الليبي وجعله فردا تابعا لأطروحات النظام القائم آنذاك.

---

[1] عبد الوهاب بن خليف،"أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة".**السياسة الدولية**.ع.01 (جويلية 2012)، ص ص.58 _ 68 .

[2] **المكان نفسه**.

[*] انتهى النظام الملكي في ليبيا 01 سبتمبر 1969 عند قيام مجموعة من ضباط الجيش بقيادة معمر القذافي بانقلاب ضد الملك إدريس السنوسي، والظروف كانت مشجعة لحصول هذا الانقلاب لأن أجهزة النظام الملكي لم تكن محاطة بالوعي اللازم لمواجهة الانقلاب بمعنى ضعف فاعلية جهاز المخابرات وارتخاء القبضة الأمنية داخل المؤسسة العسكرية بشكل فاضح.

لقد أصبحت ليبيا اليوم أمام معضلة التوفيق بين تجسيد مبدأ المواطنة للفرد الليبي من جهة ومسايرة متطلبات الأمن الوطني من جهة أخرى[1]، وهي معادلة صعبة التنفيذ في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة التي تعيشها الدولة الليبية خاصة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 23-أكتوبر-2011 وهو ما يدعو إلى الالتزام بقواعد الممارسة الاقتصادية والعمل على تكريسها في الواقع من خلال تعزيز در مؤسسات المجتمع السياسي والمدني باعتبارهما يشكلان دعائم كل عمل سياسي ديمقراطي في أي دولة.

الخريطة رقم 03: تمثل أهم القبائل في ليبيا

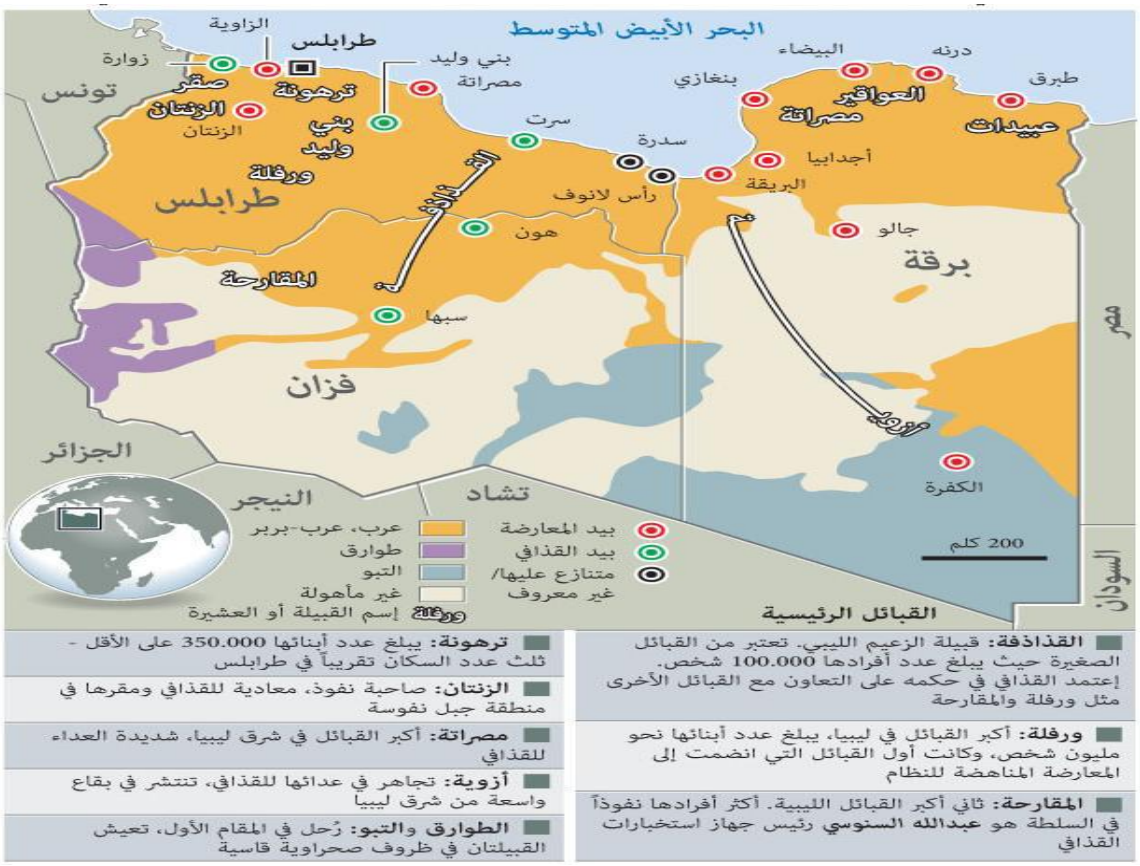

المصدر: منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"**.مجلة البحوث والدراسات العلمية**.ع.06 (جوان 2006)، ص ص 169_ 189.

[1] _ **المرجع نفسه**، ص. 60 .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأزمة الليبية

إن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسية، إذ بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع القرار السياسي، فقد عمد إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة.

فالأزمة الليبية اليوم تندرج من الأثر المعقد الغير حاسم حتى التدخل الأجنبي الذي تم بتفويض من الأمم المتحدة والذي يقوده رسميا حلف شمال الأطلسي، وقد تحولت هذه الأزمة فعلا إلى حرب أهلية رغم أن الحجج التي سيقت لتبرير هذا التدخل تمثلت في حماية المدنيين فإن أعداد كبيرة من هؤلاء المدنيين باتوا ضحايا لهذه الحرب، سواء كقتلى أو كلاجئين في حين أن حكومات الدول الغربية الكبرى التي تدعم حملة حلف الناتو لا تخفي حقيقة أن هدفها هو تغيير النظام.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي وعلاقاتها الخارجية وخطابها السياسي منذ بدء حكم العقيد معمر القذافي، ترجع أسباب الأزمة الليبية لعدة عوامل تتعلق بطبيعة النظام السياسي وتقسيمه الهيكلي والمؤسسي، ومن أبرز هذه الأسباب نذكر كالتالي[1]:

_ الأسباب الاقتصادية الاجتماعية :

على عكس ما قد يعتقد البعض تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن ليبيا التي تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية 2009 بحيث أنها احتلت المركز 55 على المستوى العالمي للتنمية البشرية والمركز 52في عام 2010 مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي.

[1] إسحاق كافومبا سواري وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 185 .

وعلى الرغم من تلك المؤشرات فان الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي عام 1969 فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة وتقدم شعبها، فالحكم الذي اقتصر على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع أدى إلى حرمان الجماهير الليبية من عوائد الثروة في بلادهم في المقابل استخدام تلك الثروة في شراء الأنصار مع ترويض المعارضة أو قمعها.

أما على صعيد البعد القبلي يمكن القول أن العقيد معمر القذافي في بداية حكمه ألغى نظام القبلية إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم بالضبط 1994 ورغبة منه في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها القيادات القبلية وطوال فتره حكمه 42سنة كون العقيد معمر القذافي شبكة من المؤسسات المتناحرة يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع بروز أي منافس له[1].

ـ أسباب تاريخية سياسية : تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة خاصة وأن الولايات الشرقية كانت مساندة لحركة الانقلاب التي قادها العقيد القذافي 1969، وبالتالي ترسيخ فجوة عدم الثقة بين الشرق والغرب .

أما على الصعيد السياسي يمكن القول أنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي فالعقيد الراحل كان دائما يؤكد على أنه امتداد للثورة الناصرية المصرية وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر وبالتالي هذا الأمر كانت له انعكاسات على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحة الإقليمية العربية الإفريقية و الدولية.

غياب مشاركة سياسية فاعلة مع تفتيت القرار السياسي بين دوائر مختلفة للسلطة مما شكل نموذج فوضوي يفتقر إلى الحد الأدنى من المأسسة، في المقابل غياب الإدارة السياسية في تحقيق الإصلاح بشكل

[1] يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص . 123 .

عام أدى لاستحالة إجراء إصلاح حقيقي في الحياة السياسية في ليبيا، كما أنه شكل عائق هيكلي بين الإصلاح السياسي والنظام مما كان له الأثر الكبير في انطلاق الحركة الاحتجاجية في فيفري 2011.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن

إن التدخل الدولي قد يكون له انعكاسات سلبية إذا تحول إلى تدخل بقوات عسكرية على الأرض وفي محاولة لتقدير اتجاهات الأحداث في ليبيا يبدو جليا أن القوى المعارضة في وضع _ إن صح التعبير_ أفضل خصوصا مع الدعم الدولي المتوالي للمجلس الانتقالي وفي الوقت الذي تآكلت فيه شرعية نظام العقيد معمر القذافي، فإن الأمور تجري على خلفية تداخل المصالح الدولية في المنطقة مع مصالح القوى الفاعلية الليبية في جو يسوده قليل من الثقة وكثير من الشك [1]، وعليه كانت تداعيات هذا التدخل على الصعيد الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: على الصعيد الداخلي

مما لا شك فيه أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني يصطبغ بالهشاشة وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية مع تأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإ رهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي بحيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين قصد القيام بأعمال تخريبية [2]، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما على الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الارهابي في المنطقة.

---

[1] أحمد إدريس "الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع.6(سبتمبر 2011)، ص ص 12_ 15 .

[2] عصام محمد وأسماء العرفي، " الحوادث الأمنية تعصف باستقرار ليبيا "، أنظر الرابط التالي:
http:// magharebia.com/fr/articles/awi/features/2013/03/2011/feature-01?change-locale :true.(12/04/2014).

عواقب سقوط نظام القذافي على الأمن الليبي:

إن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح مع تدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسببت في انهيار كامل للجيش والأجهزة المخابراتية عموما مما ترتب على ذلك فراغا أمنيا رهيبا تمثل في[1]:

- انهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي.
- حدوث انفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى فقط الأمن والنظام في المناطق المحررة.
- مقرات أغلب المجموعات المسلحة أصبحت عبارة على سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط بادعاء المحافظة على الأمن.
- سهولة اختراق الحدود الليبية مع تدفق عدد كبير من العناصر الارهابية في دول الجوار خاصة دول الحراك السياسي.
- لم يكن بإمكان الحكومة المؤقتة في ليبيا فعل الكثير للتأثير على نشاط هـ ذه الجماعات كما أنها لم تستطع أن تحل محلها والأمن لم يتحقق بالصورة المطلوبة لأسباب عديدة نذكر منها التالي[2]:
- عدم التزام عدد كبير من الضباط بواجباتهم إما خوفا من بسبب انتشار السلاح لدى العامة أو انعدام وجود الرادع الحقيقي في المقابل قصور بعض القيادات الأمنية.

أثر الأزمة على الاقتصاد:

كان لانعدام الأمن أيضا تداعيات على الاقتصاد حيث توقفت صادرات الغاز إلى إيطاليا لمدة أسبوع بعد مواجهات قبلية في مجمع مليتة للنفط والغاز غربي طرابلس مارس 2013، بالإضافة سيطرة مادة الهيدروجين على الاقتصاد الليبي لفترة طويلة فساهمت بأكثر من 70% من اجمالي الناتج المحلي، وما يزيد

---

[1] خالد حنيفي، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية . **السياسة الدولية**.ع.188(أفريل2012)، ص ص 118-125.

[2] **المكان نفسه.**

عن 95% من الصادرات وما يقارب 90% من الواردات، كما أن ليبيا لها مكانة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية [1]؛ إذ كان انتاجها من النفط قبل الأزمة يبلغ 1.77 مليون برميل من الغاز الطبيعي، ولحظة اندلاع الأزمة في ليبيا 17 فيفري 2011 تم تصاعده بسرعة إلى حد الصراع وفرض عقوبات على ليبيا اتسع نطاقها لتشمل تفويض بالتدخل العسكري في المقابل تجميد أصول ليبيا الخارجية، تأثر النشاط الاقتصادي جراء تدمير البنية التحتية واضطراب الأنشطة المصرفية، وبالتالي في ظل انكماش الناتج المحلي بنسبة 50% وفقا للتقديرات لم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي، وهذا ما يفسره الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يمثل الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الليبية

	2010	2011	2012
اجمالي الناتج المحلي التغير السنوي%	2.9	−20	29.7
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك	3.3	19.2	−10.4
رصيد الميزانية الكلي% من انتاج الاجمالي المحلي	4.9	−42.8	−6.8
الحساب الجاري الخارجي% من الانتاج الاجمالي المحلي	20.8	4.4	11.2
مجموع الأصول الخارجية بالدولار الأمريكي	1.3	1.6	82

Source : Country authorities and IMF staff estimates .

التعليق: هبوط قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية فانخفض في نقطة ما إلى نصف قيمته الرسمية غير أن الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية تضاءل إلى أقل من 10% في مطلع 2012 بعد إلغاء تجميد الأصول الخارجية في أواخر 2011، وعلى الرغم من ذلك ارتفع مؤشر أسعار

[1] صندوق النقد الدولي. **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**(تر: أحمد آل درويش وآخرون)، 2012، ص.4 .

المستهلك 20% عام 2011 ارتفاعا هائلا في 2011 انعكاسا للقيود المادية على الواردات ومحدودية العرض المحلي.

أسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا عن تداعيات ملموسة على الصعيدين الاقليمي والعالمي كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمال المهاجرين [1]، وبشكل عام وعلى ضوء تضاؤل الاحتياطات المالية تواجه السلطات الليبية[*] تحديات جسيمة على المدى القصير .

المخطط رقم03: يمثل التحديات التي تواجه السلطات الليبية على المدى القصير.

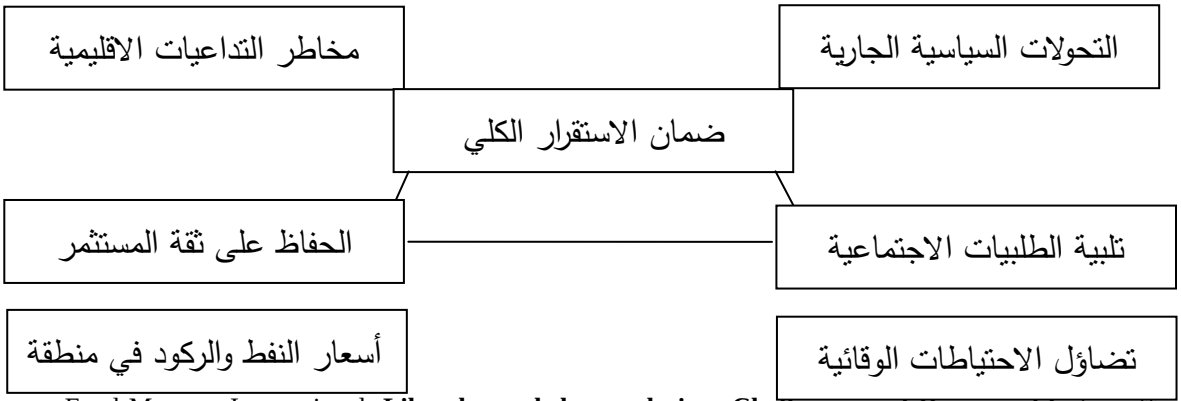

Source: Fund Montary International. **Libya beyond the revolution: Challenges and Opportunities**(a staff team led by Ralph Chami,and comparising Ahmed Al_ Darwich,2012).p.10

التعليق: بينما تظل الطلبيات الاجتماعية الملحة تتصدر لائحة الأولويات فإن ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي مع الحفاظ على ثقة المستثمرين [2] ، يتطلبان مزيدا من التنسيق على صعيد السياسات بين المؤسسات المختلفة والتحول السياسي السلمي مرتكزا على الالتزام بالحكومة السليمة وسيادة القانون مطلب ضروري لتأمين التقدم الاقتصادي، فالأمن والاستقرار ضرورين لعملية التنمية.

الفرع الثاني: على الصعيد الاقليمي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص . 7 .

[*] بناءا على طلب السلطات الليبية قدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة فنية في تقييم إطار الادارة المالية العامة وفي تعزيز الحكومة الداخلية لمؤسسة الاستثمار اليبية وأوصي باتخاذ تدابير لتحسين المساءلة والشفافية وتواصل المؤسسات العمل على نحو وثيق مع السلطات في تنفيذ هاته التوصيات. صندوق النقد الدولي.

[2] خالد حنيفي، **مرجع سابق** ، ص . 120 .

لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير مما يتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر، إلى جانب عمليات التهريب بمختلف أنواعه مما يترتب عن ذلك عواقب وخيمة على المنطقة ككل، فالأزمة الليبية اختلفت تداعياتها في دول الحراك السياسي من دولة لأخرى ومع سقوط نظام معمر القذافي إزداد الاتجار بالبشر بشكل ملحوظ كذلك إزدياد حاد في تجارة السلع غير المشروعة والتي كان من بينها الأسلحة التي غنمت من مخازن جيش القذافي وهو ما تسبب في إشعال فتيل الاقتتال بين الجماعات العرقية [1] .

-تهديد استقرار دول الجوار: إن تهريب الأسلحة الذي بات رائج في ليبيا طال إلى دول الجوار العربي والافريقي، كما أن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "آر بي جي" في مرحلة ما بعد الثورة.

_ تنامي دور تنظيم القاعدة في الدول المجاورة: فالأزمة اليبية أفرزت ضعفا وغيابا لمؤسسات الأمن وتوافر السلاح مع تدخل دولي، مما شكل الأرضية الخصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يتواجد بصورة أكثر كلما تعزز وجود الدولة الفاشلة [*]، ففرار العديد من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا فضلا عن تهريب السلاح كله يصب في تقوية نشاط تنظيم القاعدة في الدول المجاورة، واستنادا لمؤشر الدولة الفاشلة يمكن ملاحظة التقدم في ترتيب الدول العربية بسبب عدم الاستقرار، وهو ما يوضحه الجدول التالي [2]:

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**الأزمة اليبية: معطي جيولولتيكي جديد**(القاهرة: دار مدبولي للنشر والتوزيع،2013)، ص.25.

[*] الدولة الفاشلة: هي تلك الدولة الفاقدة للسيطرة على حدودها وغير قادرة على توفير الرفاهية، تتميز بدرجة عالية من العنف السياسي وضعف البنية المؤسساتية، وفي أغلب الحالات تكون خاضعة للعصابات المسلحة الراديكالية مما يجعلها بعيدة كل البعد عن مفهوم الدولة .

[2] طارق رداف،" الحراك العربي واشكالية الدولة الفاشلة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول الدور الاقليمي للجزائر- المحددات والأبعاد – جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية 27-28 أفريل 2014 ، ص.9 .

الجدول رقم03: يمثل ليبيا ودول الحراك السياسي ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة.

	مؤشر2011			مؤشر 2012			مؤشر 2013		
الدولة	المجموع	الرتبة	الحالة	المجموع	الرتبة	الحالة	المجموع	الرتبة	الحالة
الصومال	113,4	01	إنذار مرتفع جدا	114,9	01	إنذار مرتفع جدا	113,9	01	إنذار مرتفع جدا
الجزائر	78	81	تحذير مرتفع	78,1	77	تحذير مرتفع	78,5	73	تحذير مرتفع
اليمن	100,3	13	إنذار مرتفع	104,8	8	إنذار مرتفع	107	06	إنذار مرتفع
سوريا	85,9	48	إنذار مرتفع	94,5	23	إنذار مرتفع	97,4	21	إنذار مرتفع
مصر	86,8	45	إنذار مرتفع	90,4	31	إنذار مرتفع	90,6	34	إنذار مرتفع
ليبيا	68,7	111	تحذير	84,9	50	تحذير مرتفع جداً	84,5	54	تحذير مرتفع جداً
تونس	70,1	108	تحذير مرتفع	74,2	94	تحذير مرتفع	76,5	83	تحذير مرتفع

المصدر: طارق رداف،" الحراك العربي واشكالية الدولة الفا شلة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول الدور الاقليمي للجزائر–المحددات والأبعاد – جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية 27–28 أفريل 2014 ، ص.9 .

التعليق: يبدو أن استعمال وصف الدولة الفاشلة على دول الحراك سيؤدي إلى بعض الارتباك باستثناء اليمن وبدرجة ما سوريا، لا يوجد هناك تباعد بين الدول العربية في ترتيب الدول الفاشلة بحيث أن معظم الدول حصلت على حالة تحذير [1]، ورغم الأزمة التي شهدتها ليبيا وحالة العجز التي تعرفها الدولة ومؤسساتها في

[1] طارق رداف،" الحراك العربي واشكالية الدولة الفاشلة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول الدور الاقليمي للجزائر– المحددات والأبعاد – جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية 27–28 أفريل 2014 ، ص.9 .

مواجهة الميليشيات المسلحة إلا أنها ومع ذلك حصلت على تحذير مرتفع مقارنة بمصر التي حصلت على انذار، وعلى هذا الأساس يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة غير مناسب لوصف بعض دول الحراك عل الرغم من أنه متناسب مع وضعية مثل اليمن وسوريا، وعلى هذا الأساس يعتقد أن وصف الدول الهشة هو البديل الأفضل مقارنة بالدول الفاشلة[1].

[1] المرجع نفسه ، ص . 12 .

المبحث الثالث: مستقبلية الأزمة الليبية

يبدو أنه من الصعب تقديم قراءة تقريبية بما قد يؤول إليه الوضع في ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي، وهذه الصعوبة نابعة من واقع ليبيا المعقد ليس من الناحية السياسية فحسب وإنما من كل النواحي الباقية، من هذا المنطلق كانت فيه مقاربة دولية تسعى لتدبير الأزمة في ليبيا خصوصا بعد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ستكون بداية مرحلة جديدة يلفها الكثير من الغموض والمصير المجهول لتشكل الدولة ما بعد القذافي مما سيخلق السيناريوهات المستقبلية لهذه المرحلة.

المطلب الأول: المقاربة الدولية لتدبير الأزمة الليبية

لا شك أن استقرار ليبيا يعد عاملا أساسيا لاستقرار دول الجوار ومن المؤكد أن انهيار الدولة الليبية وسيطرة الميليشيات المسلحة الراديكالية [1]، وانتشار حالة الفوضى ألقت بظلالها على هاته الدول عى جميع الأصعدة والمستويات الأم نية والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ مما يجعل الدول مسؤولة عن ما يحدث في ليبيا والإسراع في إيجاد حل لهذه الأزمة.

من جهة أخرى أضحى من الثابت أن المليشيات المسلحة ليس من صالحها إيجاد حل للأزم ة الليبية مع الوصول إلى بناء د ولة ديمقراطية مستقلة ومسئولة في محيطها الإقليمي والدولي، لذ لك ما فتئت هذه الجماعات تعرقل كل محاولة جادة لإيجاد حل للأزمة، لكن التعنت يجب أن يواجه بصرامة وإصرار على إيجاد مخرج لهذا المأزق المتنامي[2].

الفرع الأول: المقاربة الإقليمية

أ- **الاتحاد الإفريقي:** توقع الكثير من الأفارقة وعلى رأسهم الاتحاد الإفريقي بأنه سيكون لهم الدور الرئيسي

---

(1) يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة الامريكية وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي ". **المستقبل العربي**.ع.12(جويلية 2013)، ص ص.15-19.

(2) محمود أحمد أبو صوة، "حتى لا تتحول ثورة 17 فيفري إلى انقلاب"، أنظر الرابط التالي:
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/liked/34814/.(12/02/2014).

في استعادة الاستقرار لليبيا، مع الوصول إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته[1].

فقد كان الموقف الافريقي منذ بداية الأزمة الليبية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى إن الاتحاد الافريقي امتنع منذ البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للعقيد معمر القذافي، كما أنه لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية ما فعلت جامعة الدول العربية.

اكتفى الاتحاد الافريقي الذي لعب دور القذافي دورا بارزا في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع ضد المتظاهرين في ليبيا، معربا عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين. ونتيجة لتصاعد الأحداث في ليبيا أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1973 وتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الاتحاد الافريقي موقفا رافضا لتلك العمليات العسكرية، كما شدد الاتحاد الافريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وببنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[2].

فالمعروف أن الاتحاد الافريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته المعروفة باسم خارطة الطريق الإفريقية التي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الافريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول افريقية هي موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا ، بحيث تمكنت هذه اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح باب الحوار بين الأطراف الليبية في المقابل ضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تتبنى إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي. حظيت مبادرة الاتحاد الافريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الافريقية ومنها الجزائ ر، حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي بالدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية[3] .

---

[1] أحمد مالكي، **تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي**(الأردن: دار بيسان للنشر والتوزيع، 2013) ، ص.121.

[2] منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص.25.

شددت الجزائر ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولي 1983، كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الافريقي تجاه الأزمة في ليبيا والتي تضمنت النقاط التالية[1]:

- مطالبة الاتحاد الافريقي بمختلف هيئاته مواصلة التحرك السريع لوقف هاته الحرب التي أكدت المعطيات الميدانية على أنها دمرت المنشآت ولم تحمي المدنيين.
- تنديدها المطلق للمحاولات الفرنسية والأمريكية والبريطانية.

كما أكد الاتحاد الافريقي على مواصلة جهوده في ليبيا من أجل إيجاد حل سريع ونهائي للأزمة والمساعدة في الوفاء بالطموحات المشروعة للشعب الليبي ، وبالرغم من مساعي الاتحاد الافريقي للخروج من تلك الأزمة إلا أن محاولاته باءت بالفشل السبب هو العجز عن إقناع المعارضة الليبية بخريطة الطريق الافريقية مما أدى إلى إخفاق المبادرة[2].

ب- الإتحاد المغاربي:

إن دول هذا الاتحاد تتعامل مع الأزمة الليبية تقريبا بنفس المقاربة فالجزائر، وموريتانيا تتذرعان وتعتمدان على الاتحاد الافريقي في حين المغرب يعتمد على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكريا على الرغم من أنه يناصر الحل السلمي للأزمة الليبية ويشارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية [3]، أما الجزائر فهي تنادي بالحل السلمي وتنتقد التدخل العسكري ولا تشارك في

---

[1] يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص.25.

[2] منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص.29.

[3] عبد النور بن عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا ".**المركز العربي**.ع.13(سبتمبر 2011)، ص ص.18 _ 29 .

الاجتماعات الدولية في المقابل مساندة المبادرة الافريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، الشروع في حوار يجمع كل الفرقاء السياسيين الليبيين)، مع الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي[*].

تونس مجبرة على تحركها لأن وضعها الانتقالي في مرحلة حرجة وحساسة للغاية فليبيا لا تزال مصدر قلق دائم ثورة 1969 مثل ثورة 2011تسبب متاعب أمنية لتونس (التسلطية ثم الانتقالية) [1]، وأصبحت تونس الانتقالية مجبرة بحكم الجوار على تحمل أعباء فوق طاقتها الاستيعابية منها مشكل اللاجئين الليبين،ومن هنا يأتي إلتزام تونس الحذر في تعاملها مع الأزمة الليبية.

ج- جامعة الدول العربية:

يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف حيث شكل هذا الموقف استثناءا في مثل هذه الحالات، فقد جاء موقف الجامعة العربية معبرا عن نقطة تحول مهمة بحيث تعاطت بـالإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ البداية اتخذت موقف رسمي من الأحداث لتنحاز في نهاية المطاف إلى الثوار ضد النظام القائم ثم سرعان ما اتخذت قرار بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، كما مهد تاريخ 12 مارس 2011 القاضي بتدخل قوات حلف شمال الأطلسي في ليبيا تخويل الجامعة العربية بالتدخل ، وموقف الجامعة العربية من الأزمة في ليبيا يمكن تفسيره من خلال عدة اعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار تداركا منها للموقف السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر.
- إدراكها التام بأن المعطيات الدولية تشير إلى وجود تدفق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع بأي طريقة وإن كانت تحت ذريعة حماية الشعب الليبي.

---

[*] المجلس الوطني الانتقالي: يمثل أعلى سلطة في ليبيا معترف بها دوليا تكون بطريقة لم يجر التخطيط لها بل جاء في شكل مبادرة قادتها شخصيات، ثم تم التفكير في مأسسته لاحقا أعلن عن تمسكه بالديمقراطية، حكم القانون، الشرعية الدستورية.

[1] عبد الغني عبد الله، **مستقبل إفريقيا السياسي** (القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر،2012)، ص.180.

[2] **المكان نفسه.**

الفرع الثاني: المقاربة الدولية

بالرغم من استخدام الأوراق الأمنية منها والدعائية بما في ذلك تسريب أنباء عن قيام دولة امارة سلامية في شرق ليبيا، بعد سقوط المنطقة بالكامل في يد المتظاهرين والتحذير من تداعيات انهيار النظام على مسألة الهجرة باتجاه أوروبا، وقفت الدول الغربية في معظمها موقف عدائي تجاه النظام الليبي في المقابل وبسبب افتقار العالم الغربي لمعلومات واضحة عن تشكيل قوى المعارضة وتوجهاته[1]، اتسم الموقف الغربي بدرجة متفاوتة من التردد والضبابية ما بين الاقدام على مساعدة قوى المعارضة ماليا وإنسانيا والامتناع عن امداد قوى المعارضة بالدعم اللوجستي.

أ _ موقف الولايات المتحدة

إن التدخل الأمريكي في ليبيا جاء أيضا ترجمة لما احتوته الرؤية الاست راتيجية للأمن القومي الصادرة في 2010 التي انطلقت من إمكانية وأهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية وخاصة العمل في ظل المنظمات والمؤسسات الدولية[2].

إن الموقف الأمريكي في الحقيقة – ووفقا للمنظور الواقعي– أكثر ارتباطا وصلة بالمصلحة القومية فللسياسة الكونية للولايات المتحدة تقتضي العمل على حرمان المنافسين ، أو القوى الصاعدة كالصين من الوصول إلى الموارد لما يجعلها أكثر قدرة على منافسة أمريكا لذلك لا يمكن إغفال دور وأهمية موقع ليبيا ضمن الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته في مساندة مهمة الناتو في ليبيا، فإنها لم تكن في مقدمة الصفوف بل فضلت إدارة الحملة الأطلسية من الخلف حتى لا تورط حالها في حرب ثالثة بالمنطقة، في المقابل أكد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للكونغرس الأمريكي أن المشاركة في عمليات الناتو ضد النظام

---

(1) منى حسين عبيد، **مرجع سابق**،ص.131.

(2) سناء عبد الله عزيز، " موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية". **السياسة الدولية**. ع.120(جوان 2013) ، ص ص.120 _ 130.

الليبي تتفق مع المصالح الأمريكية في مجال الأمن القومي والسياسة الخارجية، وهكذا كان القرار محسوما بالنسبة لأمريكا التي انحازت إلى أن تكون الحاضر الغائب لتحفظ مصالحها في المنطقة[1].

ب- موقف الإتحاد الأوروبي:

فرض الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات ضد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وحكومته وقد شملت العقوبات حظرا على الأسلحة والسفر إلى الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي، كما شمل الحظر الزعيم الليبي معمر القذافي و25 فردا من عائلته، وما إن تم صدور ذلك القرار حتى بدأت الدول الأوروبية بتجميد أرصدة معمر القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في النظام الليبي كما يمكن إجمال الموقف الأوروبي في النقاط التالية[2]:

فرنسا: أدانت القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المتظاهرين كما أنها تصدرت اللائحة في المواقف الدولية بالرغم من تحالفها السابق مع النظام الليبي، وجاء في تصريح الرئيس الفرنسي"نيكولا ساركوزي" في 21 فيفري 2011 بان فرنسا تدين «الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف».

ايطاليا: حقيقة الموقف الايطالي يكتنفه الغموض لأنها كانت أكبر حليف للقذافي في أوروبا أصبحت هدفا لغضبه اعترفت بحركة الثوار الليبية وانضمت للحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي بغرض الاطاحة به.

بريطانيا: وقفت كقوة أساسية لحلف الناتو بهدف معلن هو حماية المدنيين مع تكريس الديمقراطية، ولم تتوقف مساهمة بريطانيا على القوة العسكرية فقط، فقد ذكرت صحيفة The daily Telegraph أن القوات البريطانية الخاصة تعمل على الأرض في ليبيا لتعقب معمر القذافي والإيقاع به.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص .121.

(2) زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية" . **السياسة الدولية**. ع.184(أوت 2014)، ص ص.83 _ 92.

تركيا: تأرجح الموقف التركي بين رفض تدخل حلف الناتو رفضا جازما وبين دعم الثوار لاحقا دعما خالصا مع الناتو، فلقد اعتمد الموقف التركي عند البداية على معيار رصد المصلحة وتجنب الخسارة لأن تركيا تربطها بليبيا علاقات تعاون استثماري بل وأكثر من ذلك تحولت تركيا إل ى منظم وراعي رسمي للمعارضة الليبية سياسيا في مختلف الاجتماعات المنعقدة في اسطنبول.

ج- موقف الأمم المتحدة:

إن ميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس الذي يؤكد على مبدأ التدخل السلمي لتدبير الأزمات وهذا ماقامت به المنظمة الأممية جراء الانتهاكات الجسيمة ، التي ارتكبت في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية بقيادة العقيد الراحل معمر القذافي، فحماية حقوق الانسان هي من ضمن القضايا الأساسية التي تعمل المنظمة الأممية على تحقيقها وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية لحقوق الانسان ، التي تستمدها من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

القرار 1970: الصادر في 26 فيفري 2011 أقر مجلس الأمن أنه يدرك مسؤوليته في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب الفصل السابع والمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة تم المطالبة بوقف العنف والدعوة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للشعب الليبي كالتالي[1]:

- إحالة الأزمة إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- حظر الأسلحة، حظر السفر على مجموعة معينة.

[1] أحمد فلووق عبد الله، "**التدخل الأممي لحماية حقوق ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية**"، مذكرة ماجيستر(جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2009)، ص.192.

القرار 1973: الصادر في 17مارس2011 اعتبر مجلس الأمن أن الوضع في ليبيا يهد السلم والأمن الدوليين وبموجب الفصل السابع تم ما يلي: وقف إطلاق النار والإنهاء التام للهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة في حقهم.

صحيح أن مجلس الأمن نفذ ما بات يعرف بمسؤولية الحماية لكن مرة أخرى حالت الاعتبارات السياسية دون تحقيق الأهداف السامية التي طمحت الأمم المتحدة للوصول إليها عن طريق مبعوثها الخاص "**بارناردينو ليون**" بحيث كانت هناك عدة نقاط يمكن إجمالها كالتالي[1] :

- تردد مجلس الأمن في الاجتماع لاتخاذ قرار تحمل المسؤولية لحل الأزمة الليبية.
- تحطيم البنية التحتية لليبيا بحيث أن الضربات العسكرية جلّها استهدفت الأعيان المدنية والثقافية، وحتى المدنيين العزل فقد كانت أهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقية جنيف، مما ترتب عنها ازدياد تدهور الوضع الإنساني في ليبيا.
- لم تنبثق حكومة ديمقراطية فالغايات التي كان يصبو إليها الشعب الليبي زادت من تدهور وتأزم الوضع السياسي الليبي،

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية.

تتضافر مصفوفة من المعطيات في تعقيد الوضع الليبي والتحكم في تطور أحداثه منذ 17 فيفري 2011 وقد تكامل معها معطى التحالف الدولي وقيادة حلف النا تو العمليات العسكرية لحماية المدنيين استنادا على مقتضيات الشرعية الدولية، بالإضافة إلى المعارضة الداخلية التي تحولت إلى وقود لإشعال فتيل هذه الأزمة، والأمر نفسه ينطبق على المنشقين من داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية[2].

الفرع الأول: السيناريو الراديكالي (الأسوء)

---

[1] منظمة العفو الدولية. **ليبيا الضحايا المنسوبين لحلف الناتو**، لندن: منظمة العفو الدولية،2012، ص.15 .

[2] صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص .49 .

فمن المشاهد المتداولة احتمال تعرض ليبيا إلى حرب أهلية وانقسام متزايد بين قبائلها ومحافظاتها وقد تستمر الحرب الدائرة منذ شهور دون الوصول إلى مخرج يطوي صفحة النظام القديم ، ويفتح صفحة جديدة وينطلق مؤيدو هذا الاتجاه وإن كان عددهم ضعيف على فرضية أن نظام معمر القذافي قادر على إطالة أمد الحرب وتحويلها إلى فتنة داخلية حتى وإن تمكن الثوار والتحالف الدولي من إسقاطه.

من جهة أخرى يعد هذا السيناريو من أسوء السيناريوهات المحتملة لليبيا فيمكن أن ينفرط عقد الوحدة الليبية عـلى دولتين أو ثلاث بحيث يبقى النظام في إحداها، وستكون النتيجة هي المزيد من المعانات والخسائر في الأرواح وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان[1]، فتدخل حلف الناتو ولد أوضاعا جيد مزرية للسلاح والميليشيات المسلحة الراديكالية، التي لن تقدم على خطوة للتنازل عن المكاسب التي حققتها أو التخلي عن السلاح ما لم تكن متأكدة من أن منافسيها أو خصومها لن يكون لهم مجال للسيطرة أو التأثير الذي يجعل تلك الميليشيات تفقد قوتها الحالية، وعليه فمسألة التخلي عن السلاح لن تكون طوعية ميّسرة وهكذا تتقوى الميليشيات وتزداد عددا وعدة بدعم خارجي من أطراف أو فواعل دولية من مستوى الدولة أو من دون الدولة،ناهيك عن إمتلاكها 20 مليون قطعة سلاح من بينها صواريخ أرض _ جو "آ ربي جي" ويمتد ذلك ليشمل الإقليم كله الذي أصبح مجالا لانتشار السلاح والمسلحين في المقابل تجد فيه القاعدة مرتعا خصبا [2].

إذن يمكن القول بأن ليبيا من المنطلق ستنحر نحر مزيد من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الترابية، فالوضع الحالي الذي تعيشه ليبيا والناتج عن التدخل الأجنبي أصبح عبارة عن ترجمة بما يسميه الغرب "بوصفة الكارثة" Recipe of disaster"[3]، بدل أن تصبح ليبيا نموذج

---

(1) أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص.10.

(2) **المكان نفسه.**

(3) Floronce Gaub, "A Libyan Recipe ford state , Survival" , **Globl politics and strategy**, Vol56, n1(2014), p.101 .

للتحول السياسي فإنها أضحت هجين يجمع ضعفا هيكليا موروثا وتحديات ما بعد الصراع وما قد يترتب عن سقوط النظام.

الفرع الثاني: السيناريو الإصلاحي (الأحسن)

من الممكن جدا أن يكون في ليبيا سيناريو إصلاحي يساهم في تطوير الوضع وترقيعه بعد القذافي فهذا السيناريو لا يمكن أن يتأسس إلا بتوفر فرضية نجاح التيارات السياسية المتصارعة في تكوين أرضية مشتركة حول إعادة بناء ليبيا الجديدة بوضع وثيقة دستورية ديمقراطية، مع إقامة انتخابات نزيهة وشفافة في المقابل تكوين حكومة فعالة، إضافة إلى بناء مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها من حيث أمن، وقضاء[1].

من جهة أخرى النظام الليبي الحالي قادر على التغلب على كل التحديات والتحالفات التي تواجه استنادا الى تحالفاته القبلية والإقليمية العربية والإفريقية وأرصدته المالية، مع استعادة سيطرته على زمام الأمور في البلاد، فسيناريو قيام دولة القانون والمؤسسات في ليبيا يعتبر من السيناريوهات المحتمل حدوثها خاصة إذا ما توفرت المعطيات التالية [2] :

- وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما قبل القذافي: بما أن المجلس الانتقالي يعتبر السلطة السياسية والقانونية الوحيدة التي تمثل ليبيا داخليا وخارجيا بعد سقوط نظام القذافي، فإنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي يمكن اعتبارها حديثة في النظام الليبي يكون من خلال التواصل بين القوى السياسية في ليبيا باختلاف إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فيدرالية.
- بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح: إن مدخل الاستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية التي بدورها ستساهم بشكل جوهري في ترسيخ عوامل الاستقرار ، مع رسم ملامح بارزة لكيان الدولة

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا. **الشرق الأوسط**.ع. 107، (ماي 2011)، ص. 120 _ 134.

[2] علاء زردومي، **مرجع سابق**، ص.144 .

وطمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد، إضافة إلى ذلك نزع السلاح للمليشيات و دمجها في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية وذلك عبر حزمة من السياسات الاقتصادية والسياسية

- تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية: إذ تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في ليبيا وذلك لوضع أسس الدولة، ورسم الخطوط العريضة لملامح هذه الدولة، وهذا يتم إذا ما توفرت فيه شروط معينة يمكن إجمالها في ما يلي:
- إيجاد أحزاب فاعلة ونشيطة ومدركة لمتطلبات المرحلة الانتقالية هاته الأخيرة تمكن من الوصول إلى انتخابات قد تولد دولة يحكمها القانون ولها مؤسسات ذات طابع ديمقراطي.
- ضرورة صياغة دستور فهو يعتبر بمثابة حجر الأساس من خلاله تنظيم الشؤون السياسية والقانونية

المطلب الثالث: تقييم الأزمة الليبية

إن الأزمة الليبية في تداعياتها تختلف عن باقي دول الحراك السياسي كما يسمونه البعض خاصة دول الجوار(مصر، تونس) وكذلك من جانب التأثير المتبادل على الأمن والاستقرار.

الفرع الأول: ذوبان المؤسسة الأمنية والعسكرية

إن انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ترتب عنه وصول السلاح للعامة بكافة أنواعه(الخفيف _ المتوسط _ الثقيل) للاستعانة به في مواجهة النظام، فأضحى الملف الأمني من أبرز هذه التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا خاصة في ظل فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري 2011 وظهر جليا أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكومي[1].

أ _ مرحلة ما قبل انتخاب المجلس الوطني الانتقالي: هذه المرحلة أمتدت من 28 فيفري 2011 إلى 08 جويلية 2012 تاريخ إنتخاب المجلس الإنتقالي حيث المرحلة تأسيس الجهاز الأمني على ما هو عليه حاليا

[1] عاشور شوايل، "**تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**". ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، جامعة بنغازي ليبيا،22-23 جانفي2014، ص15.

لكن تغيير مسمى الشرطة إلى الأمن الوطني مع تشكيل جهاز أمني يضم الثوار تحت مسمى اللجنة العليا الأمنية المؤقتة، جل هذه الكتائب المسلحة لم تكن جزء من المؤسسات المشار إليها الأمر الذي أدى إلى تضارب الصلاحيات وتداخل السياسات مع تضخم المؤسسات الأمنية وارتفاع عدد المنتسبين اليها ساهم في تعزيز ضعف الجهاز الأمني.

ب _ مرحلة ما بعد إنتحاب المجلس الوطني الإنتقالي: تم إتباع إستراتيجية المجاهرة بالأمن في المقابل هذه الإستراتيجية لا تزال متعثرة لعدم إلتزام الكثير من عناصر الشرطة بما يسند إليهم من مهام في المقابل عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك من قبل الوزارة، ومن أبرز النتائج كالتالي[1] :

- تبعية الحكومة، وزارة الداخلية، حرس الحدود لرئاسة الأركان وهذه الأخيرة أصبحت عاجزة عن ضبط الحدود والمنافذ البحرية.
- التعثر في ضبط الوضع الأمني
- إقصاء أغلب العناصر التي كانت تعمل بالأجهزة المعلوماتية للأمن الداخلي التابعة للنظام السابق، ترتب عنه غياب الخبرة الأمنية في المقابل تعثر مساعي مأسسة الأجهزة الأمنية.

الفرع الثاني: ضياع الدولة الوطنية في ليبيا

بعد سقوط نظام القذافي استمرت التجاذبات السياسية بين السلطة والقبيلة بالرغم من اصرار النظام السياسي الإنتقالي في ليبيا على محاولة تجاوز واقع القبيلة لصالح مؤسسات الدولة، خاصة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تمخضت عنه سلطة تنفيذية جديدة، ويبدو واضحا أن الثقافة القبلية داخل المجتمع الليبي سيجعل من الصعب إلغاء منطق القبلية في ليبيا وبطبيعة الحال سيقابله غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

الفرع الثالث: تعثر التجربة الديمقراطية

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.17.

تردي وهشاشة الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة مسار التجربة الديمقراطية في ليبيا أو ما بات يعرف بمصطلح ردة الديمقراطية، ليبيا في واقع الأمر في أشد الحاجة إلى عملية بناء ديمقراطي إلا أنه ونظرا لعديد من الأسباب تعثرت التجربة الديمقراطية من بين هذه الأسباب كالتالي[2]:

- إنعدام الوعي من طرف النخب السياسية بمبدأ المواطنة.
- إنعدام فعالية المجتمع المدني.
- عدم مواكبة الإصلاح السياسي للتنمية الإقتصادية.

الشكل البياني رقم04 : رغم الجهود الإصلاح لم يتحسن مناخ الأعمال في ليبيا (2010).

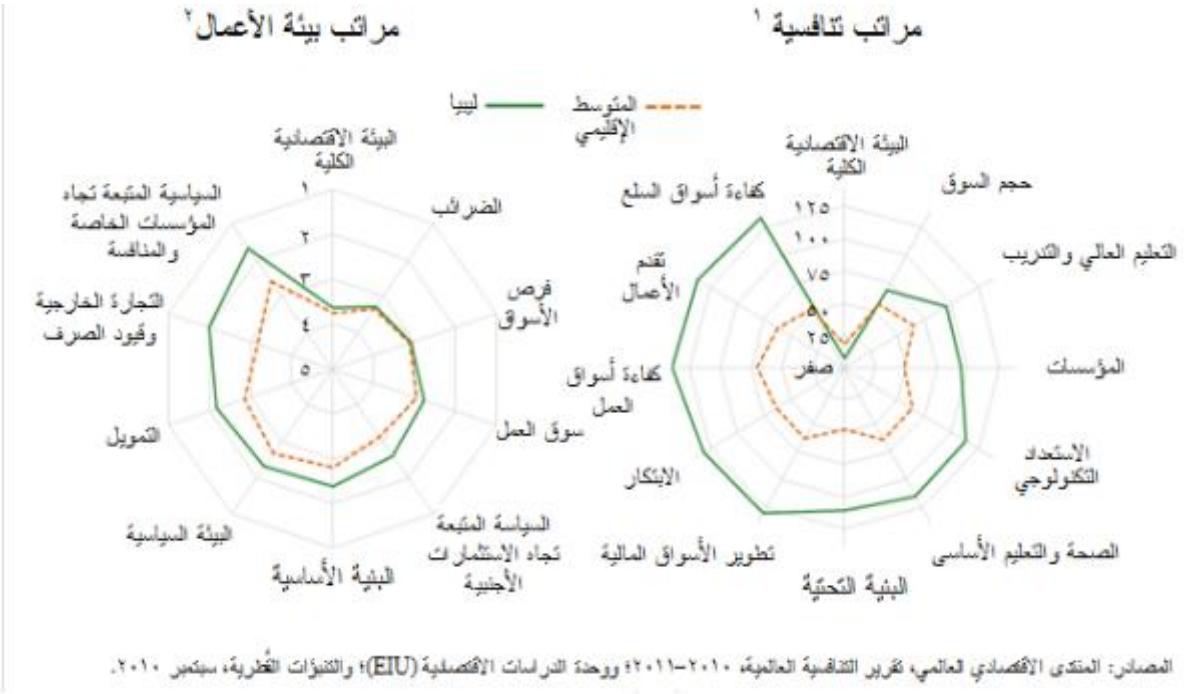

المصادر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠–٢٠١١؛ ووحدة الدراسات الاقتصادية (EIU)؛ والتنبؤات القُطرية، سبتمبر ٢٠١٠.

التعليق: قبل 17 فيفري 2011 أقدمت ليبيا على إجراء إصلاح شامل في إطارها القانوني سعيا منها لتحسين الأوضاع لنشاط القطاع الخاص ففي مطلع 2010، تم إقرار 22 قانون جديد لإجراء تغييرات جذرية في عدة مجالات تشمل التجارة، ضرائب الدخل والبورصة، الاتصالات، التسجيل العقاري، ومع ذلك جاء ترتيب ليبيا آنذاك منخفض على المقاييس الدولية للحكومة ومناخ الأعمال التنافسية.

(2) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص . 63.

من جهة أخرى ليبيا تتمتع بأوضاع اقتصادية كلية أفضل من المتوسط الإقليمي وهو ما يرجع أساسا لفوائضها المالية، وانخفاض ديونها هذا حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، ومع ذلك ليبيا سجلت أداء ضعيف على أغلب المقاييس لتنافسية الأخرى [1]، بحيث جاء ترتيبها بين أدنى عشرة بلدان على مقاييس تنمية الأسواق المالية والابتكار وكفاءة أسواق العمل، تقدم الأعمال، كما قدمت وحدة الدراسات الاقتصادية صورة مماثلة بحيث أشارت إلى ضعف أداء ليبيا على معيار السياسات المتصلة بالمؤسسات الخاصة والمنافسة.

[1] **المرجع نفسه** ، ص . 65 .

خلاصة الفصل الثالث:

إن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تل على مدى فشل النظام السياسي في إدارة العملية السياسية، إذ بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع القرار السياسي فقد عمد إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة.

وبالرغم من المؤسسات التي صنعها العقيد الراحل معمر القذافي تحت اسم المؤتمرات واللجان الشعبية لإدارة أمور الدولة إلا أن تلك المؤسسات عجزت بالكامل عن أية وضيفة سواء تنفيذ رغبات القذافي والمصادقة علة ما يطرحه دون النظر لمصالح الشعب الليبي، إل جانب ذلك تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا رغم الإصلاحات التي أقدم عليها القذافي في 2003 لم تؤدي إلى تحسين الوضع في ليبيا لذا فمن الطبيعي أن تتولد فكرة المطالبة بالتغيير السياسي والتي قادتها قوى المعارضة الليبية، والتي أخذت تمارس ضغوطاتها من أجل إنهاء حكم معمر القذافي، حتى أن الجهود التي بذلها الإتحاد الإفريقي من خلال طرحه لمبادرة "خارطة الطريق" فشلت دون تصعيد الموقف في ليبيا لأنه أخفق في إقناع قوى المعارضة.

وعليه التدخل المباشر في شؤون ليبيا الداخلية وكان له الأثر الكبير في تغذية النزاع المسلح ورغبة الأطراف المتناحرة في فرض رؤيتها السياسية بقوة السلاح، مما أثمر نتائج عكسية في أغلب الأحوال فلقد قاد التدخل إلى إطالة أمد الصراع أو الحرب الأهلية ليقود في نهاية المطاف لتكريس المزيد من إنتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة، التطرف وانتشار السلاح بما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة.

من هذا المنطلق ستسير ليبيا نحو المستقبل في اتجاهين إما سيناريو الراديكالية الذي تديره الميليشيات الإرهابية المسلحة الغير مرتبطة بالسلطة المركزية والتي قد تولد انفلات أمني وانزلاق إستراتيجي. أو سيناريو الإصلاحية الذي يتبنى فكرة إعادة بناء ليبيا الجديدة عن طريق وضع وثائق دستورية ديمقراطية مع تكوين حكومة فعالة.